



The impact of services trade on the performance of commercial banks in Iraq for the period (2003-2014)

(*) اثر تجارة الخدمات على أداء المصارف التجارية في العراق
للمدة (٢٠١٤-٢٠٠٣)

(**) أ. د. خالد حسين علي المرزوك
(***) اياد محمد محسن

Abstract

as well as the attention in trading of goods it is also has been taken care about services trading which demands the biggest part from the international trading. it is also there is an positive emphasis on modern countries, especially the main industrial countries .for Iraq, it hasn't get benefits from the trading benefits , because it is mainly an oil exporting country . There for, they need a lot of services, which led to increase its imports and reduce its exporting, which led to a continuous disability in balance services. This means decontrolling services trading, it will lead the movement of the sequence of the trading banks in Iraq.

By that, the study depended on the assumption that the decontrolling service trade has a great positive effect on the trading banks performance in Iraq.

The study brought three main chapters, the first deals with the theoretical frame of the services trade and the general agreement of the trade and definitions (GAT) and trading banks and the services trade in Iraq, the second, led to studying the trade banks and the services trade in Iraq, It also involved three researches, whether the third chapter deals with the statistic appraisal and the economic appraisal for decontrolling services trading at the banks performances in Iraq between (2003 -2014)..

For the conclusion, the study briefed that the decontrolling services trade will make the bank issues are more ability and completions. Also it lead decontrolling the services trading to stimulate foreign invests this will be an positive effect on the trading banks performance .

These conclusions has been faced set of recommendations , the most important of them was the necessity of improving the economic ability of the services sections. Here, it is has to refrying the wide concept of the economic ability, which contains investments, production, the arrangement and management criteria and submitted for the criteria performance, emphasis on supporting the training efforts and the developing inside economic sections and its aims whether general or special , for taking care of human staff and working on developing the workers abilities in it.

(*) بحث مستل .

(**) جامعة بابل / عميد كلية الإدارة والاقتصاد .

(***) طالب ماجستير / جامعة بابل / كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية .

المستخلص :-

مثملا جرى الاهتمام بتجارة السلع فقد جرى الاهتمام بتجارة الخدمات كونها تستحوذ على الجزء الأكبر من التجارة الدولية وان لهذه التجارة تأثير ايجابي على الدول المتقدمة وبالصيوص الدول الصناعية الكبرى اما بالنسبة للعراق فلن يستفيد كثيرا من تجارة الخدمات كونه دولة مصدرة للنفط بالدرجة الاساس وبذلك فهي تحتاج الى الكثير من الخدمات الامر الذي ادى الى زيادة استيراداتها وقلة صادراتها وبالتالي ادى الى ظهور عجز مستمر في ميزان الخدمات. هذا يعني ان تحرير تجارة الخدمات سيؤدي الى تحريك عجلة المصارف التجارية في العراق .

وبذلك استند البحث الى فرضية مفادها ان لتحرير تجارة الخدمات تأثير قوي وايجابي على اداء المصارف التجارية في العراق.

وجاءت الدراسة بمباحث رئيسة ثلاثة تناول الأول منها الاطار النظري لتجارة الخدمات والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (GATT) والمصارف التجارية، أما الثاني فقد تطرق الى دراسة المصارف التجارية وتجارة الخدمات في العراق، فيما تناول الفصل الثالث التقدير الاحصائي والتفسير الاقتصادي لأثر تحرير تجارة الخدمات على اداء المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) وقد احتوى على مطلبين. كما أن الدراسة قد خرجت بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

ففي جانب الاستنتاجات خلص البحث إلى أنتحرير تجارة الخدمات سيعمل على جعل قطاع المصارف اكثر كفاءة وتنافسية، كذلك سيؤدي تحرير تجارة الخدمات الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وهذا بدوره سيكون له اثر ايجابي على اداء المصارف التجارية.

وقد قابل هذه الاستنتاجات مجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة تحسين الكفاءة الاقتصادية لقطاع الخدمات، وهنا ينبغي الاحتكام إلى المفهوم الواسع للكفاءة الاقتصادية بحيث يشمل المعايير الاستثمارية والإنتاجية والتنظيمية والإدارية وإخضاعها لمعايير الأداء، والعمل على دعم جهود التدريب والتطوير داخل القطاعات الاقتصادية وتوجيهها سواء العامة أم الخاصة للاهتمام بالكوادر البشرية والعمل على تنمية قدرات العاملين فيها.

المقدمة:-

يعد موضوع تجارة الخدمات من اكثر الموضوعات اهتماما لدى الباحثين وذلك نظرا للدور الكبير الذي تلعبه تجارة الخدمات في الحياة قديما وحديثا. وقد زاد هذا الاهتمام في السنوات الأخيرة بشكل كبير نتيجة لتعاظم عمليات التحرير والانفتاح التي شهدتها كل دول العالم وإزالة القيود والحواجز أمام حركة التجارة الدولية. ومثملا جرى الاهتمام بتجارة السلع فقد جرى الاهتمام بتجارة الخدمات كونها تستحوذ على الجزء الأكبر من التجارة الدولية، فبعد اكتمال مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي والمتمثلة ب(صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) الذين تأسسا في مؤتمر عقد في هافانا في الفترة من ٢١ نوفمبر عام ١٩٤٧ الى ٢٤ مارس ١٩٤٨.

كما ان لهذه التجارة تأثير ايجابي على الدول المتقدمة وبالصيوص الدول الصناعية الكبرى اما بالنسبة للعراق فلن يستفيد كثيرا من تجارة الخدمات كونه دولة مصدرة للنفط بالدرجة الأساس وبذلك فهي تحتاج الى الكثير من الخدمات الأمر الذي ادى الى زيادة تنوع استيراداتها وقلة تنوع صادراتها وبالتالي ادى الى ظهور عجز مستمر في ميزان الخدمات ولكن رغم هذا العجز الا ان تجارة الخدمات لها تأثير ايجابي على اداء المصارف التجارية في العراق.

مشكلة البحث :-

تتمثل مشكلة البحث في:

تحرير تجارة الخدمات واثارها على اداء المصارف التجارية في العراقي.

هدف البحث :-

يهدف البحث إلى دراسة مفهوم تجارة الخدمات وأصنافها ومفهوم المصارف التجارية وانواعها، كذلك دراسة مؤشرات المصارف التجارية وتجارة الخدمات في العراق، فضلاً عن تحديد وقياس أثر تحرير تجارة الخدمات على اداء المصارف التجارية في العراق.

فرضية البحث :-

اعتمد البحث على فرضية مفادها، ان لتحرير تجارة الخدمات تأثير قوي وايجابي على اداء المصارف التجارية في العراق.

اسلوب البحث :-

من أجل الوصول إلى هدف البحث واختبار فرضيته، تم اعتماد الأسلوب الوصفي الذي يستند إلى الدراسات النظرية المتعلقة بالبحث وربطه بالجانب الكمي من خلال استخدام القياس الاقتصادي لتوضيح اثر تحرير تجارة الخدمات على اداء المصارف التجارية في العراق، ومن ثم تفسير ما توصلت إليه النماذج القياسية. ومن اجل اثبات فرضية البحث والوصول إلى الأهداف المتوخاة تم تقسيمه على ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول الاطار النظري لتجارة الخدمات والمصارف التجارية، وتضمن مطلبين، تناول الأول الاطار النظري لتجارة الخدمات، اما الثاني فقد اهتم بدراسة الاطار النظري للمصارف التجارية. وعني المبحث الثاني بدراسة المصارف التجارية وتجارة الخدمات في العراق. اما المبحث الثالث فقد عني بالقياس الاقتصادي للعوامل المؤثرة على اداء المصارف التجارية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) ، وتضمن مطلبين: تناول الاول بناء النموذج، فيما تناول الثاني الاختبار القياسي لأثر تجارة الخدمات على اداء المصارف التجارية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، واخيرا ختمت الدراسة بخلاصة مع أهم الاستنتاجات والمقترحات، ومن المعوقات التي واجهها الباحث هو قلة البيانات المتوفرة عن تجارة الخدمات لأغراض التحليل.

المبحث الأول

(الإطار المفاهيمي لتجارة الخدمات والمصارف التجارية)

المطلب الأول: تجارة الخدمات

أولاً- تعريف الخدمات:- يشمل المصطلح طائفة متجانسة من المنتجات والأنشطة الملموسة التي يصعب ضغطها في تعريف بسيط. وكثيراً ما يصعب فصل الخدمات عن السلع التي قد ترتبط بها بدرجات متفاوتة^(١) ومن أمثلة أنشطة الخدمات تجارة الجملة والتجزئة. وبعض أنواع الإصلاحات، والفنادق، والتموين، والنقل، والبريد، والاتصالات، والمالية، والتأمين والعقارات، وتأجير الممتلكات، وما يتصل بالحواسيب، والبحوث، والمهن، والتسويق وغيره من دعم الأعمال التجارية، والأنشطة الحكومية، والتعليمية، والصحية، والاجتماعية، والمرافق الصحية، والأنشطة المجتمعية، والسمعية البصرية، والترفيهية، والثقافية، والشخصية، والخدمات المنزلية^(٢) حيث عرف "kotler,Armstrong" الخدمة " هي أنشطة أو منافع يقدمها طرف إلى الطرف الآخر وهي بطبيعتها غير ملموسة، ولا يترتب على بيعها وتقديمها نقل لملكية الأشياء"^(٣) اما PHKATLEL فعرّفها على انها " إي نشاط أو إنجاز أو منفعة يقدمها طرف ما لطرف آخر، وتكون أساساً غير ملموسة ، ولا تنتج عنها أية ملكية، وإن إنتاجها وتقديمها قد يكون مرتبطاً بمنتج مادي ملموس أو لا يكون"^(٤).ومن خلال التعاريف السابقة للخدمات يمكن تعريفها بانها "منتجات غير ملموسة، غير مرئية، تؤدي الى خلق منفعة اما وسيطه بمثابة مدخلات في عملية الانتاج مثل خدمات الشحن والتخزين او مخرجات للاستخدام النهائي مثل الاتصالات، التعليم، الصحة، الائتمان "

(١) صندوق النقد العربي، " دليل احصاءات التجارة الدولية في الخدمات، العدد ٨٦، جنيف، لوكسمبورغ، نيويورك، باريس، واشنطن، ٢٠٠٢" ص ٥

(٢) Prepared by Alexander Lehmann, Natalia T. Tamirisa, and Jaroslaw Wieczorek , " International Trade in Services: Implications for the IMF" , IMF Policy Discussion Paper ,Policy Development and Review Department, 2003" , P4

alehmann@imf.org; ntamirisa@imf.org, and jwieczorek@imf.org

(٣) سميحة بالحسن، " تأثير جودة الخدمات على تحقيق رضا الزبون دراسة حالة مؤسسة موبيليس-وكالة ورقلة-" ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة قاصد يمر باح ورقلة/كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٢، ص ٧

(٤) بوغان نور الدين، " جودة الخدمات وأثرها على رضا العملاء"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة / كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ٢٠٠٧، ص ٥٨

ثانياً- تجارة الخدمات:- تعد تجارة الخدمات نمطاً من التجارة لم يكن مدرجاً في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة حتى عام ١٩٨٦ حين بدأت مفاوضات الاورغواي التي انتهت بإنشاء منظمة التجارة العالمية في سنة ١٩٩٤ لتدخل حيز التنفيذ في كانون الثاني ١٩٩٥، وفي ظل هذه الاتفاقية وضعت الولايات المتحدة الأمريكية لإدراج تجارة الخدمات ضمن اتفاقية التجارة العالمية ونتج عن ذلك (الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات) وهي اتفاقية تعنى بتجارة الخدمات في اطار متعدد الاطراف للمرة الاولى كما تم إدراج العديد من القطاعات الخدمية في هذه الاتفاقية مثل الخدمات السياحية وخدمات النقل بأنواعه (البحري والجوي والبري)، فضلاً عن خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية التي تشمل خدمات التأمين والخدمات المصرفية ... الخ وخدمات التعليم والصحة^(٥). حيث تم تعريف تجارة الخدمات الدولية بأنها "عبارة عن بيع الخدمة وتقديمها من موقع معين في دولة معينة إلى باقي المستوردين في الدول الأخرى، من دون ان يصاحب ذلك تغيير مكان منتج الخدمة ومستهلكها" وهذا التعريف ينطبق على الخدمات المصرفية وخدمات التأمين غير ان هناك خدمات أخرى لا يمكن المتاجرة بها بدون ان يكون هناك اتصال ما بين المستهلك ومقدم الخدمة مثل خدمات السياحة والخدمات الصحية وغيرها^(٦).

ثالثاً- اتفاقية تحرير تجارة الخدمات :- تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (جاتس) احدى النتائج الهامة التي اسفرت عنها جولة اورجواي وهي الجولة الثامنة الشهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (الجات) والتي كشفت بعد مفاوضات شاقة استمرت حوالي ثمانية سنوات عن عدة نتائج هامة من اهمها انشاء منظمة التجارة العالمية في الاول من يناير ١٩٩٥ وتوقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بموافقة ٧٠ دولة عام ١٩٩٧ على ان يبدأ سريان الاتفاقية بأكملها عام ١٩٩٩. وقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات عدة انواع من الخدمات كان من اهمها الخدمات المالية وفي مقدمتها الخدمات المصرفية، مما ادخل البنوك في ظل الاتجاه نحو التحرر المالي الى ما يسمى العولمة المالية، بكل اثارها وتحدياتها على الجهاز المصرفي في أية دولة، ومن ثم اصبح من الضروري الملح على الجهاز المصرفي بمكوناته المختلفة للبحث في اليات تحديث العمل المصرفي التي يمكن من خلالها التعامل مع الاثار والتحديات التي تخلقها وستخلقها عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية على اقتصاديات البنوك من منطلق ادارة البنوك في اطار تلك المنظومة بحيث تعظم العوائد والاثار الايجابية وتقلل من الاعباء والاثار السلبية الى ادنى حد ممكن، وهو ما يتطلب وضع وتحديث الاليات التي تزيد من القدرات التنافسية للبنوك ومن ثم يتحدد الهدف من هذا المبحث من خلال الكشف عن الابعاد المختلفة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات عموماً وتحرير الخدمات المصرفية على وجه الخصوص واثارها المحتملة على القدرة التنافسية للجهاز المصرفي الممكنة للتعامل بكفاءة وفعالية مع تلك الاتفاقية^(٧).

رابعاً- المبادئ التي تقوم عليها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات:-

- ١- معاملة الدولة الاولى بالرعاية.
- ٢- مبدأ الشفافية^(٨).
- ٣- مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية.
- ٤- المعاملة الوطنية.
- ٥- مبدأ التغطية و الشمولية.
- ٦- مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة^(٩).

(٥) الاسكوا -أ-، التجارة في الخدمات:الاتصالات(دراسات حالة : مصر، الاردن ولبنان)، الامم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١، ص ١.
(٦) احمد طارق محمود حسين الاغا، "أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)"، "رساله ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص ٣٧.
(٧) عبد المطلب عبد الحميد، "الجات واليات منظمة التجارة العالمية من اورجوايل سيائل وحتى الدوحة"، "الدار الجامعية، رمل الاسكندرية، ٢٠٠٥"، ص ١٢٣-١٢٤.

(٨) سعد محمود الكواز و احمد طارق محمود الاغا، "التغيير والانفتاح لخدمات الاتصالات والمعلومات واثره في الاداء الاقتصادي لعينة من الدول المتقدمة والنامية"، "مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية ٥ (١٤)، بدون تاريخ، بدون صفحة، نقلا عن الانترنت "
(٩) بريش عبد القادر، "تحديات المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية - اتفاقية (GATT)"، "جامعة شلف، بدون تاريخ"، بدون صفحة

خامسا- أهداف تجارة الخدمات : غالبا ما تكون اهداف اتفاقية تجارة الخدمات متماثلة مع اهداف الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف، إذ انها تركز على رفع معدلات النمو الاقتصادي بالنسبة لجميع الدول الاعضاء في المنظمة وقد تعرضت ديباجة الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات إلى تحديد المبررات الخاصة بضم تجارة الخدمات إلى اطار التحرير الكامل للتجارة وتتلخص هذه المبررات في الآتي^(١٠) :

- أ- الاقرار بالأهمية المتزايدة في تجارة الخدمات من اجل نمو الاقتصاد العالمي.
- ب- انشاء اطار متعدد الاطراف من المبادئ والقواعد في تجارة الخدمات والهدف من ذلك هو توسيع تجارة الخدمات في ظروف من الشفافية والتحرير التدريجي بوصفه وسيلة من وسائل تعزيز النمو الاقتصادي لجميع الشركاء التجاريين وتنمية البلدان النامية.
- ت- العمل على توسيع عملية التحرير من خلال عقد جولات متتالية من المفاوضات متعددة الاطراف الهادفة إلى تعزيز مصالح المشاركين جميعا على اساس من الفائدة المتبادلة التي تضمن توازناً شاملاً بين الحقوق والالتزامات مع مراعاة اهداف السياسات الوطنية.
- ث- اعطاء جميع الاعضاء الحق في سن القوانين المتعلقة بتوريد الخدمات ووضع أنظمة جديدة بشأنها ضمن اراضي الاعضاء وصولاً لتحقيق اهداف السياسة الوطنية والاقرار بحاجة البلدان النامية بوجه خاص إلى ممارسة هذا الحق نظراً للتباين القائم في درجة تطور الضوابط التنظيمية للخدمات بين مختلف البلدان.
- ج- مراعاة الصعوبات الكبيرة التي تواجهها البلدان الاقل نمواً في ضوء اوضاعها الاقتصادية الخاصة واحتياجاتها التنموية والتجارية والمالية.
- ح- الرغبة في توسيع صادرات البلدان النامية من الخدمات لتسهيل مشاركتها في تجارة الخدمات ولا يتم ذلك الا من خلال تعزيز قدراتها في مجال الخدمات المحلية وكفاءتها وحتى قدرتها التنافسية في جملة أمور أخرى .

المطلب الثاني :- الاطار النظري للمصارف التجارية

اولا- المفهوم:- يختلف تعريف المصارف التجارية باختلاف المنهج الذي يستخدمه الباحثون وباختلاف النظرة الى الوظائف التي تؤديها تلك المصارف، لذلك تنوعت التعريفات بشكل يصعب معها حصر تعريف شامل للمصرف التجاري، الا ان تطور المؤسسات المالية في المجتمعات وظهور الجديد منها ادى الى وضوح مفهوم المصارف واصبح من السهل التعرف على السمات الرئيسية لعملها^(١١)، وبالتالي يمكن تعريف المصارف التجارية على انها " مؤسسات مصرفية عرفت بداية باسم بنوك الودائع، تعمل في سوق النقد، اي سوق الاصول المالية قصيرة الاجل، وتتسم معاملاتها التقليدية بطابع الائتمان قصير الاجل وهذا الطابع هو اهم ما يميز نشاطها عن المؤسسات المصرفية والمالية الاخرى التي تتعامل في الائتمان طويل الاجل"^(١٢). وقد عرف المصارف التجارية على انها " مصارف تجمع اموال الزبائن في صورة ودائع وتوظيفها في عمليات مجزية كتشجيع التجارة وقبول خصم الكمبيالات وهي مؤسسات مالية دورها يكون بقبول الودائع بأشكالها المختلفة ومنح الائتمان بصورة مباشرة الى المقترضين او من خلال الاسواق المالية"^(١٣)، وتقوم فكرة المصارف التجارية على قبول ودائع الافراد مقابل معدل فائدة تتقاضاها منهم ويكون معدل الفائدة الذي تتقاضاه على القروض اعلى من معدل الفائدة الذي تدفعه للمودعين لغرض تحقيق الربح المطلوب لديمومة نشاطها، وقد اصبحت المصارف التجارية الان من اكبر المقرضين في السوق واصبحت قروضها لأجل اطول في مختلف المجالات كقروض المستهلكين وقروض شراء السندات وغيرها وفي ضوء التعاريف السابقة للمصارف التجارية يمكن تعريفها بانها " مؤسسات مالية نقدية يتمثل دورها الأساسي في قبول الودائع و خلق النقود عن طريق التوسع في منح القروض للأفراد و المؤسسات و المشاريع وفق الأطر التي يحددها البنك المركزي".

(١٠) علي عبد الفتاح ابو شرار، " الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط٢، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠١٠، ص ٣٩-٤٠.

(١١) اكرم حداد ومشهور هذلول، " النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري"، ط٢، " دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠٠٨"، ص ١٤٤.

(١٢) محمد عزت غزلان، " اقتصاديات النقود والمصارف"، ط١، دار النهضة العربية، لبنان، ص ١٠٩.

(١٣) صادق راشد الشمري، " ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية"، ط٢، " دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥"، ص ٢٠.

ثانيا- اهداف المصارف التجارية:- تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسة على درجة كبيرة من الأهمية وعلى النحو الآتي:-

١- **الربحية Profitability :-** من المعروف أن فوائد الودائع تشكل جزءاً كبيراً من نفقات النشاط المصرفي للمصارف التجارية، فضلاً عن التزام تلك المصارف بدفع هذه الفوائد سواء حقق المصرف أرباحاً أم لم يحقق، ويفرض هذا الوضع على المصارف التجارية ضرورة تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات. فأي انخفاض بسيط في الإيرادات كفيل بإحداث تخفيض أكبر في الأرباح على وفق مفهوم الرفع المالي^(١٤).

٢- **السيولة Liquidity:** يتمثل الجانب الأكبر من موارد المصرف المالية في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثم ينبغي على البنك أن يكون مستعداً للوفاء بها في أية لحظة. وتعد هذه من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى. ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد اشاعة عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس ويزودنا التاريخ بدروس مستفادة في هذا الصدد. فلقد اضطر بنك انترا اللباني الى التوقف عن دفع مستحقات المودعين واقفل ابوابه في ١٤ نوفمبر ١٩٦٦، وذلك نتيجة لزيادة مفاجئة في المسحوبات لم يتمكن البنك من مواجهتها بما لديه من موارد نقدية^(١٥).

٣- **الامان Security:** لا يمكن للمصارف التجارية ان تستوعب خسائر تزيد عن راس المال الممتلك فأى خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من اموال المودعين، وبالتالي افلاس المصرف التجاري، لذلك تسعى المصارف التجارية الى توفير اكبر قدر من الامان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة، والى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف، لأن ذلك يؤدي الى تباين الازبائن (المودعين والمقرضين)، وانشطتهم، وايضا تباين في مدى حساسية تلك الانشطة للظروف الاقتصادية العامة، وباختصار تسهم الفروع في تنويع ودائع المصرف والقروض، التي يقدمها وهوما يقلل من احتمالات حدوث صدمة مفاجئة، تعرض المصرف لمخاطر العسر المالي^(١٦).

ثالثا- موارد و استخدامات المصارف التجارية:- يمثل جانب المطلوبات في ميزانية المصرف التجاري مصادر أموال المصرف أو موارده، بينما يمثل جانب الأصول استخدامات أموال المصرف. وسنحاول عرض هذه الموارد والاستخدامات كما يلي :-

١- **موارد المصارف التجارية:-** تستمد المصارف التجارية مواردها التي تعتمد عليها في ممارسة نشاطها الأساسي من مصادر متعددة، منها ما هو ذاتي، ويمثل التزامات البنك تجاه أصحاب رأسماله، ومنها ما هو خارجي مثل التزام المصرف تجاه متعامليه من غير أصحاب رأسماله^(١٧).

أ- **الموارد الذاتية (المصادر الداخلية):-** وهي تلك الموارد التي يكون مصدرها داخلي، حيث لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع موارد المصرف، وتتمثل في الآتي:

(١) راس المال المدفوع.

(٢) الاحتياطيات.

ب- **الموارد غير الذاتية (المصادر الخارجية):**

(١) الودائع.

(٢) القروض.

(٣) التسهيلات الائتمانية الخارجية^(١٨).

(١٤) وعد حسين شلاش الجميلي، "مقترح تصميم نظام محاسبي مالي للمصارف التجارية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص ١٩.

(١٥) منير صالح هندي، "إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات"، ط٢، "الاسكندرية، كلية التجارة، المكتب العربي الحديث، ١٩٩٢"، ص ١١-١٢.

(١٦) رضا صاحب ابو حمد و د. فائق مشعل قدوري، "إدارة المصارف"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص ٣٥.

(١٧) حياة نجار، "إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٤، ص ٢٣.

(١٨) عقيل شاكر عبد مهدي الشرع، "المصارف التجارية ودورها في تمويل النشاط السياحي العراقي دراسة تحليلية قياسية لحالة مصرف الرافدين للمدة (١٩٩٠-٢٠٠١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠٠٣، ص ١٠-١١.

٢- **استخدامات المصارف التجارية:-** تتمثل استخدامات البنوك التجارية لمواردها المالية في ثلاث مجموعات صنفت حسب درجة سيولتها أولاً، ثم ربحيتها ثانياً على النحو الآتي:-

المجموعة الأولى:- تتمثل في الأرصدة النقدية الجاهزة التي تكون سيولتها عالية جداً إن لم نقل هي السيولة في حد ذاتها (بمعنى الهدف منها تحقيق السيولة فقط) و يطلق عليها عادة بخط الدفاع الأول وتشمل:

(أ) النقدية الجاهزة لدى البنك.

(ب) الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي.

المجموعة الثانية:- تكون سيولتها منخفضة مقارنة بالمجموعة الأولى كما يمكن أن تدر أرباحاً وتشمل أصول شديدة السيولة. ولهذا فهي تسمى خط الدفاع الثاني، حيث يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة، وتحقيق هدف مزدوج: السيولة لضمان السداد، وتحقيق العائد من الاستخدام تتمثل في:

(أ) حسابات لدى البنوك الأخرى ناتجة عن المعاملات فيما بين البنوك.

(ب) أصول تحت التحصيل، وهي التي يمكن أن تتحول إلى نقد سائلة خلال فترة قصيرة جداً.

(ت) الأوراق التجارية التي تعتبر شكل من أشكال القروض قصيرة الأجل.

(ث) الأوراق المالية قصيرة الأجل ومنها: أذونات الخزينة التي تصدرها الحكومة لأجل قصير لتمويل الدين العام، وهي تتمتع بسيولة عالية كونها مضمونة. الغرض منها هو تمويل العجز الموسمي في الميزانية المالية للدولة، كما يمكن للبنوك التجارية أن تخصصها أو أن تقترض بضمانها من البنك المركزي^(١٩).

المجموعة الثالثة:- سيولتها منخفضة جداً وهي نوعية من الأصول تدر معدل عائد كبير نسبياً ويستهدف المصرف من الاحتفاظ بها في محفظته تحقيق معدل مرتفع للربح، مثل^(٢٠):

(أ) أشكال الائتمان طويل الأجل.

(ب) الاستثمار في الأصول الحقيقية

المبحث الثاني

(تحليل مؤشرات تجارة الخدمات المصارف التجارية في العراق)

أولاً- ثانياً- تجارة الخدمات في العراق : يشير الجدول (١) إلى ان صادرات العراق الخدمية كانت (٩٠٩٩٢٠) مليون دينار عام ٢٠٠٣ أما استيرادات العراق فإنها كانت (٣٥٠٢٦١١) مليون دينار مما أدى إلى ظهور عجز في ميزان الخدمات بلغ (٢٥٩٢٦٩١) مليون دينار، هذا وقد استمرت صادرات العراق الاجمالية بالارتفاع إلى ان وصلت إلى (٥٠١٥٠٣٤) مليون دينار عام ٢٠١٤، أما بالنسبة لاستيرادات فإنها ارتفعت لتصل إلى (١٨٠٥٨٠٤٠) عام ٢٠١٣ كذلك ارتفع العجز في ميزان الخدمات ليبلغ (١٣٩٩٥٦٤٣) مليون دينار، ولعل السبب في ذلك هو الزيادة في الاستيرادات الخدمية التي جاءت نتيجة زيادة انواع الخدمات التي بدء العراق باستيرادها بعد عام ٢٠٠٣، فضلاً عن زيادة الاستيرادات السلعية المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالاستيرادات الخدمية^(٢١). ثم انخفضت الاستيرادات من جديد ولكن بنسبة ضئيلة لتبلغ (١٧٩٥٥٤٢٤) مليون دينار عام ٢٠١٤ مما أدى إلى انخفاض العجز في ميزان الخدمات ليبلغ (١٢٩٤٠٣٩٠) مليون دينار.

(١٩) حياة نجار، "مصدر سابق"، ص ٢٨-٢٩

(٢٠) محمد عزت غزلان، "مصدر سابق"، ص ١٥٢

(٢١) سرمد جاسم حمودي ناصر، "ميزان الخدمات في العراق: رؤية تقويمية في الابعاد التنموية والدولية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٢"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص ٧٤

جدول (١)

إجمالي صادرات واستيرادات العراق الخدمية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٤) (مليون دينار)

السنوات (١)	اجمالي صادرات الخدمات (٢)	اجمالي استيرادات الخدمات (٣)	العجز في ميزان الخدمات (٤)
2003	909920	3502611	-2592691
2004	217950	1412752	-1194802
2005	522854.4	8971104	-8448250
2006	526575	8142738	-7616163
2007	1091267	6164715	-5073448
2008	1804380	9110680	-7306300
2009	2599100	10145461	-7546361
2010	3359831	11707089	-8347258
2012	3382288	13304304	-9922016
2011	3494445	16390146	-12895701
2013	4062397	18058040	-13995643
2014	5015034	17955424	-12940390

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية عدد ٢٠٠٤، والعدد ٢٠٠٥، والعدد ٢٠٠٦، والعدد ٢٠٠٧، والعدد ٢٠٠٨، والعدد ٢٠٠٩، والعدد ٢٠١٠، والعدد ٢٠١١، والعدد ٢٠١٢، والعدد ٢٠١٣، والعدد ٢٠١٤.

ثانيا- المصارف التجارية في العراق :

تعد المصارف التجارية من أقدم مكونات النظام النقدي في العراق وأوسعها انتشاراً. حيث سيتم تناول كل من النشاط الائتماني والايداعي ورأس المال والاحتياطي القانوني لهذه المصارف، وكما يأتي :-

١- **النشاط الائتماني للمصارف التجارية:** - يمكن بيان نشاط الجهاز المصرفي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) من خلال ملاحظة كفاءة وقدرة المصارف العراقية في منح الائتمان فقد شهدت المصارف تحولاً في ضوابط منح الائتمان المصرفي من خلال إلغاء السقوف الائتمانية، ويمكننا ملاحظة التطور الذي حصل في رصيد الائتمان النقدي المباشر الممنوح من قبل المصارف العراقية من الجدول (٢) الذي يشير الى ان اجمالي الائتمان في عام ٢٠٠٣ بلغ (٦٢١١٣٠) مليون دينار والذي انقسم الى الائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية بمبلغ (٢٢٤٧١٢) مليون دينار، وكانت نسبة المساهمة (٣٦،١٨%)، في حين بلغ الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة (٣٩٦٤١٨) مليون دينار ونسبة مساهمة (٦٣،٨٢%) من اجمالي الائتمان. وقد ازداد اجمالي الائتمان النقدي ليصل الى (١٧١٧٤٥٠) مليون دينار عام ٢٠٠٥ اذ بلغ معدل النمو السنوي اعلى معدل خلال فترة البحث ليصل الى (١٠٨،٢٦%) ولعل السبب في ذلك الارتفاع يعود الى قيام المصارف التجارية بمنح سلف لمنتسبيها وتقديم قروض سكنية واستهلاكية لشرائح كبيرة من المواطنين^(٢٢)، منقسماً بين المصارف الحكومية والخاصة حيث ازدادت نسبة مساهمة المصارف الحكومية الى (٤٤،٦٧%) اما المصارف الخاصة فقد انخفضت لتبلغ (٥٥،٣٣%) قياساً لعام ٢٠٠٣. هذا وقد استمر اجمالي الائتمان بالارتفاع الى ان وصل الى اعلى ارتفاع له عام ٢٠١٤ حيث بلغ (٣٤١٢٣٠٦٧) مليون دينار بينما تذبذب معدل النمو السنوي الى ان وصل الى (١٠٦،٠٠%) عام ٢٠١٠ ولعل السبب في ذلك يعود الى قيام المصارف التجارية بمنح سلف لمنتسبيها وتقديم قروض لشرائح كبيرة من المواطنين اما نسبة مساهمة المصارف الحكومية فقد ارتفعت لتبلغ (٧٥،٤٠%) وذلك لان المصارف الحكومية تعد في منحها للائتمان مؤسسات مصرفية مجازفة ومتعرضة للمخاطر رغم انخفاض نسبة كفاية رأس المال لديها اما

(٢٢) البنك المركزي العراقي، "المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، العدد ٢٠٠٥"، ص ٧.

المصارف الخاصة فقد انخفضت نسبة مساهمتها لتبلغ (٢٤,٦٠%) وذلك لتحفظ المصارف الخاصة في منح الائتمان رغم ارتفاع نسبة كفاية راس المال لديها^(٢٣).

جدول (٢)

رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف الحكومية والخاصة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) (مليون دينار)

السنة (١)	الائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية (٢)	نسبة المساهمة % (٣)	الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة (٤)	نسبة المساهمة % (٥)	اجمالي الائتمان (٦)	معدل النمو السنوي % (٧)
2003	224712	36.18	396418	63.82	621130	-
2004	202197	24.52	622476	75.48	824673	32.77
2005	767163	44.67	950287	55.33	1717450	108.26
2006	783884	29.42	1881014	70.58	2664898	55.17
2007	1071587	30.98	2387433	69.02	3459020	29.80
2008	609153	13.28	3978301	86.72	4587454	32.62
2009	1043895	18.35	4646167	81.65	5690062	24.03
2010	8837205	75.40	2884330	24.60	11721535	106.0
2011	16567721	81.44	3776355	18.56	20344076	73.56
2012	23340407	82.07	5098281	17.93	28438688	39.78
2013	23386921	78.08	6565091	21.92	29952012	5.32
2014	26877880	78.77	7245187	21.23	34123067	13.92

المصدر:

الاعمدة (٢)، (٤)، (٦)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية عدد ٢٠٠٧، والعدد ٢٠٠٩، والعدد ٢٠١٠، والعدد ٢٠١١، والعدد ٢٠١٢، والعدد ٢٠١٣، والعدد ٢٠١٤
 (١) الأعمدة (٣)، (٤) من عمل الباحث من خلال قسمة كل من العمود (٢) على العمود (٦) لاستخراج العمود (٣)، وقسمة العمود (٤) على العمود (٦) لاستخراج العمود (٥).
 (٢) تم احتساب العمود (٧) بالعمود (٦) باعتماد المعادلة الآتية :

$$\text{معدل النمو السنوي} = \frac{\text{قيمة السنة اللاحقة} - \text{قيمة السنة السابقة}}{\text{قيمة السنة السابقة}} * 100\%$$

اما في عام ٢٠١٤ فقد بلغ معدل النمو السنوي (١٣,٩٢%) ولعل السبب في ذلك يعود الى تردد المصارف في منح الائتمان والذي يعود في الغالب الى ما يأتي^(٢٤):

- ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية Moral Risk
- ضعف أو صعوبة تقييم الضمانات المناسبة والكافية لقاء منح الائتمان (Collaterals) وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو ما يسمى بمخاطر السوق.
- أن أغلب المصارف وخاصة الاهلية لا تتمتع بملاءة عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني في ضوء تركيبة الودائع لديها التي يغلب عليها الطابع قصير الاجل.

^(٢٣) البنك المركزي العراقي، "المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، العدد ٢٠١٠"، ص ٣٠.
^(٢٤) البنك المركزي العراقي، "المديرية العامة للإحصاء والابحاث قسم بحوث السوق المالية، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١٤"، ص ١٩.

في حين بلغت نسبة مساهمة المصارف الحكومية (٧٨,٧٧%) لهذا العام، اما نسبة مساهمة المصارف الخاصة فقد بلغت (٢١,٢٣%) وهذا يعني ان نسبة مساهمة المصارف الحكومية اعلى من نسبة مساهمة المصارف الخاصة خلال المدة من (٢٠١٠-٢٠١٤).

٢- اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية :- شهد إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية العراقية زيادة ملحوظة نتيجة ازدياد أعداد فروع المصارف التجارية، واستخدام أكثر المصارف لبعض التكنولوجيا الحديثة في عملها وتنامي ثقة الزبائن بتلك المصارف، فالبينانات في الجدول (٣) تشير إلى تحقق نمو كبير في إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية (الحكومية والخاصة) خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٩) فقد ازداد إجمالي الودائع من (٤٣١٨٦٧٢) مليون دينار عام ٢٠٠٣ إلى (٨٣٥٨٢٤٧٧) مليون دينار عام ٢٠٠٩، وكانت نسبة الودائع لدى المصارف الحكومية (٥٠,٥٩%) في عام ٢٠٠٣ ونسبتها لدى المصارف الأهلية (٤٩,٤١%) للعام نفسه، وفي العام ٢٠٠٤ كانت النسبة (٦٠,١٩%) و(٣٩,٨١%) لودائع المصارف الحكومية والأهلية على التوالي وبمعدل نمو سنوي (٩٩,٥٩%).

اما في عام ٢٠٠٩ فقد استمر معدل النمو السنوي الإجمالي بالانخفاض ليبلغ (١١,٧٥%) وبنسبة (٦٧,١٢%) لدى المصارف الحكومية اما نسبتها لدى المصارف الأهلية فقد بلغت (٣٢,٨٨%)، وفي عام ٢٠١٤ فقد استمرت الودائع الإجمالية بالارتفاع لتبلغ (٧٤٠٧٣٣٣٦) مليون دينار وبنسبة (٨٦,٩١%) لدى المصارف الحكومية اما نسبتها لدى المصارف الأهلية فقد بلغت (١٣,٠٩%) وبمعدل نمو سنوي إجمالي بلغ (٧,٥٧%) ولعل السبب في ذلك يعود الى ان الودائع الجارية شكلت القسط الأكبر من إجمالي الودائع ومن ضمنها الودائع الجارية الحكومية في حين توزعت بقية الودائع بين الودائع الثابتة والتوفير، إذ ان النمو الكبير في الودائع الحكومية يعود إلى الارتفاع الكبير في تخصيصات الموازنة الاستثمارية والمودعة في هذه المصارف^(٢٥).

جدول (٣)

إجمالي الودائع لدى المصارف العراقية الحكومية والخاصة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) (مليون دينار)

السنة (١)	الودائع لدى المصارف الحكومية (٢)	نسبة المساهمة % (٣)	الودائع لدى المصارف الأهلية (٤)	نسبة المساهمة % (٥)	إجمالي الودائع (٦)	معدل التغير السنوي % (٧)
2003	2185006	50.59	2133666	49.41	4318672	-
2004	5188470	60.19	3431339	39.81	8619809	99.59
2005	7080078	65.74	3689917	34.26	10769995	24.94
2006	12177047	71.93	4751249	28.07	16928295	57.18
2007	16786388	64.10	9402538	35.90	26188926	54.70
2008	22909288	66.36	11615671	33.64	34524959	31.83
2009	25896259	67.12	12686218	32.88	38582477	11.75
2010	42461140	88.56	5486092	11.44	47947232	24.27
2011	49802000	88.69	6348094	11.31	56150094	17.10
2012	53382546	86.09	8623389	13.91	62005935	10.42
2013	58891144	85.53	9964343	14.47	68855487	11.04
2014	64376209	86.91	9697127	13.09	74073336	7.57

المصدر:

- (١) الأعمدة (٢)، (٤)، (٦)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية عدد ٢٠٠٧، والعدد ٢٠٠٩، والعدد ٢٠١٠، والعدد ٢٠١١، والعدد ٢٠١٢، والعدد ٢٠١٣، والعدد ٢٠١٤.
- (٢) الأعمدة (٣)، (٥)، من عمل الباحث من خلال قسمة كل من العمود (٢) على العمود (٦) لاستخراج العمود (٣)، وقسمة العمود (٤) على العمود (٦) لاستخراج العمود (٥).
- (٣) العمود (٧) من عمل الباحث بالاعتماد على المعادلة السابقة.

^(٢٥) عقيل شاكر عبد المهدي الشرع، "تحليل مؤشرات الإصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي (مصر والعراق) دراسة حالة للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧)"، أطروحة غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٠، ص ٢٨١.

٣- **رؤوس أموال المصارف التجارية :-** سعت هذه المصارف إلى توسيع قواعدها الرأسمالية لغرض زيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية وتدعيم مراكزها المالية، فضلاً عن زيادة حصتها في السوق المصرفية، والجدول (٤) يشير أن رؤوس أموال المصارف العراقية قد أخذت بالتزايد، فقد بلغ المجموع الكلي لرؤوس أموال المصارف العراقية (٣٥٥٤٩) مليون دينار عام ٢٠٠٣، وكانت حصة المصارف الحكومية (٩٧٠٠) مليون دينار ونسبة (٢٧,٣%)، وحصة المصارف الأهلية (٢٥٨٤٩) مليون دينار ونسبة (٧٢,٧%).

جدول (٤)

تطور رؤوس أموال المصارف العراقية الحكومية والخاصة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) (مليون دينار)

السنة (١)	رؤوس أموال المصارف الحكومية (٢)	نسبة المساهمة % (٣)	رؤوس أموال المصارف الأهلية (٤)	نسبة المساهمة % (٥)	اجمالي رؤوس الأموال (٦)	معدل التغير السني % (٧)
2003	9700	27.3	25849	72.7	35549	-
2004	150561	61.8	93043	38.2	243604	585.26
2005	165561	25.1	493170	74.9	658731	170.41
2006	180561	21.4	663473	78.6	844034	28.13
2007	215564	17.8	994253	82.2	1209817	43.33
2008	578600	30.1	1343175	69.9	1922122	58.87
2009	603600	24.8	1833466	75.2	2437066	26.79
2010	603600	20.7	2311266	79.3	2914866	19.60
2011	653600	16.0	3441440	84.0	4095140	40.49
2012	1253600	21.2	4654967	78.8	5908567	44.28
2013	1353600	17.8	6241912	82.2	7595512	28.55
2014	1501600	16.5	7604174	83.5	9105774	19.88

المصدر:

- (١) الأعمدة (٢)، (٤)، (٦) من اعداد الباحث بالاعتماد على:
 - ❖ عقيل شاكر عبد المهدي الشرع، "تحليل مؤشرات اتصالات المال في المصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي (مصر والعراق) دراسة حالة للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧)"، اطروحة غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٠، ص ٢٨٠
 - ❖ البنك المركزي العراقي، "قسم الاحصاء والابحاث"، في ٢٥ / ٧ / ٢٠١٦
 - ❖ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية عدد ٢٠٠٧، والعدد ٢٠٠٩، والعدد ٢٠١٠، والعدد ٢٠١١، والعدد ٢٠١٢، والعدد ٢٠١٣، والعدد ٢٠١٤.
- (٢) الأعمدة (٣)، (٥) من عمل الباحث من خلال قسمة كل من العمود (٢) على العمود (٦) لاستخراج العمود (٣)، وقسمة العمود (٤) على العمود (٦) لاستخراج العمود (٥).
- (٣) العمود (٧) من عمل الباحث بالاعتماد على المعادلة السابقة.

أما في عام ٢٠٠٤ فقد ازداد مجموع رؤوس الأموال للمصارف العراقية بصورة كبيرة ليصل إلى (٢٤٣٦٠٤) مليون دينار وكانت الحصة الأكبر للمصارف الحكومية إذ بلغت نسبتها (٦١,٨%) وحصة المصارف الأهلية بنسبة (٣٨,٢%) وبمعدل نمو سنوي اجمالي مرتفع جدا بلغ (٥٨٥,٢٦%)، وقد استمر هذا الارتفاع إلى أن وصل إلى أعلى قيمة له عام ٢٠١٤ لتبلغ رؤوس أموال المصارف العراقية (٩١٠٥٧٧٤) مليون دينار. ولعل السبب في ذلك يعود لاستجابة بعض المصارف لتعميم البنك المركزي بشأن زيادة رؤوس أموالها لتصل إلى (٢٥٠) مليار دينار في غضون ثلاث سنوات اعتباراً من ٢٠١٠/٦/٣٠ وعلى وفق التوجيهات الصادرة عن البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص لتمثل هذه الزيادة الركيزة الأولى من ركائز معيار بازل حيث بلغت نسبة مساهمة المصارف الحكومية (١٦,٥%) في حين

بلغت نسبة مساهمة المصارف الخاصة (٨٣,٥%)^(٢٦). وتحقق هذا النمو في رؤوس اموال المصارف التجارية نتيجة لعوامل عدة هي^(٢٧):

- أ- زيادة عدد المصارف الجديدة المجازة من قبل البنك المركزي العراقي خلال عام ٢٠١٤ الى اربعة مصارف جديدة.
- ب- رغبة المصارف في توسيع اعمالها للحصول على اعلى تصنيف ائتماني ممكن.
- ت- تحقيق المصارف ارباح انعكست ايجابيا على حقوق مساهميها.
- ث- خلق وحدات مصرفية كبيرة قادرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق وتقديم خدمات مصرفية كبيرة ومتميزة وتمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة.
- ج- تمكين المصارف من التوسع في كل من عمليات الائتمان والاستثمار، التي ترتبط بحجم رأسمالها استنادا الى احكام المادتين ٣٠ و ٣٣ من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ النافذ.
- ح- تمكين المصارف العراقية من زيادة احتياطي التوسعات للمصارف الذي تستخدمه لفتح المزيد من الفروع والمكاتب المصرفية، لتحسين الكثافة المصرفية وتقديم المزيد من الخدمات للمناطق المحرومة منها، وادخال التقنيات الحديثة في اعمالها، حيث يرتبط زيادة الاحتياطي بمقدار راس المال والارباح المتحققة.
- خ- زيادة قدرة المصارف العراقية في اقامة العلاقات المصرفية المتكافئة مع المصارف العربية والاجنبية، حيث ان اغلب العقود المبرمة مع غالبية المصارف الاجنبية تمثل عقود اذعان يتقاضى بموجبها المصرف الاجنبي عمولات كبيرة لقاء تثبيت الاعتمادات، او منح المصارف العراقية خطوط ائتمانية قصيرة الاجل ومحدودة. تحسین سمعة السوق المالية في العراق من خلال منح المصارف ذات رؤوس الاموال الكبيرة تقييم فضل وفق نظام (Camels) ومنحها صلاحية شراء كمية اكبر من الدولار المباع في نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية لتلبية متطلباتها وزبائنها منسوبا الى راس مالها لكون فقرة راس المال احد المكونات الرئيسية لهذا النظام.

المبحث الثالث

(القياس الاقتصادي للعوامل المؤثرة على اداء المصارف التجارية في العراق للمدة

(٢٠٠٣-٢٠١٤)

المطلب الاول: بناء النموذج

سيتم في هذا المبحث استعراض الاطار النظري للاختبارات القياسية التي سنستخدمها لتقدير النموذج.

اولا- توصيف النموذج :- يمكن توصيف المتغيرات المستخدمة في النموذج حسب المعادلات الاتية:

^(٢٦) البنك المركزي العراقي، "المديرية العامة للإحصاء والابحاث قسم بحوث السوق المالية، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١٠، ص ٢٠.

^(٢٧) البنك المركزي العراقي، "المديرية العامة للإحصاء والابحاث قسم بحوث السوق المالية، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١٤، ص ١٥-١٦.

$$CE = \beta_0 + \beta_1 SE + \beta_2 SI + \beta_3 SN + u_i$$

$$DC = \beta_0 + \beta_1 SE + \beta_2 SI + \beta_3 SN + u_i$$

$$CC = \beta_0 + \beta_1 SE + \beta_2 SI + \beta_3 SN + u_i$$

$$RR = \beta_0 + \beta_1 SE + \beta_2 SI + \beta_3 SN + u_i$$

ومن خلال المعادلات اعلاه يمكن وضع جدول يوضح المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي وكالاتي:

جدول (٥)

المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي

نوع المتغير	رمز المتغير باللغة الانجليزية	اسم المتغير باللغة الانجليزية	المتغير
تابع	CE	Credit Extended by Commercial Banks	الانتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية
تابع	CC	Capital of Commercial Banks	راس المال لدى المصارف التجارية
تابع	DC	Deposits with Commercial Banks	الودائع لدى المصارف التجارية
مستقل	SE	Service EXPORTS	صادرات الخدمات
مستقل	Si	Service IMPORTS	استيرادات الخدمات
مستقل	SN	Services, net	صافي ميزان الخدمات

المصدر: من اعداد الباحث

اذ ان : $(\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3)$ متغيرات ثابتة ، (u_i) متغير عشوائي

ثانيا - الاطار النظري للاختبارات المستخدمة في النموذج القياسي :

- ١- اختبار فرضيات النموذج الخطي المتعدد : لاختبار معنوية النموذج سوف يتم استخدام الاختبارات الآتية :-
 - أ- اختبار t test^(٢٨) : وهو اختبار إحصائي يقيس معنوية المعلمة، إذ إن معنوية المعلمة تبين قوة تأثير المعلمة في إعطاء علاقة موثوقة يعتمد عليها لتأويل النموذج المقدر للظاهرة المدروسة. تفسير اختبار t : إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية فإننا نستنتج إن المتغيرات المستقلة هي جوهرية في توقع الاختلافات في المتغير التابع.
 - ب- اختبار F test^(٢٩) : يستهدف هذا الاختبار معرفة مدى معنوية العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة $(X_1, X_2, \dots, X_K)$ على المتغير التابع Y ، فهو بذلك يظهر كفاءة المعادلة في تمثيل العلاقة الاقتصادية أو الظاهرة المدروسة، ثم نقارن قيمة F المحسوبة مع F الجدولية، فإذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية نرفض الفرض العدم H_0 ونقبل الفرض البديل H_1 اي ان العلاقة المدروسة معنوية، إما إذا كانت القيمة المحسوبة اصغر من الجدولية فان ذلك يعني قبول فرضية العدم H_0 اي ان العلاقة الخطية المدروسة غير معنوية.

^(٢٨) حسين علي بخيت و سحر فتح الله، "الاقتصاد القياسي"، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص ١٦١-١٦٢.

^(٢٩) طالب حسن نجم، "مقدمة في القياس الاقتصادي"، دار الكتب للطباعة والنشر الموصل، ١٩٩١، ص ١٣٩-١٤٠.

ت- اختبار (R^2) Coefficient of Determination : ويسمى ب(معامل التفسير او معامل التحديد) وهو مؤشر اساسي ومهم في تقييم قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، عندما يكون هناك k من المتغيرات المستقلة، كلما تقترب قيمة معامل التحديد من (1) دل ذلك على قوة النموذج القياسي ويفضل ان تكون قيمته 70% فأكثر^(٣٠). وذلك يعني ان نسبة التغير في المتغير التابع تعود بنفس قيمة R^2 الى المتغيرات المستقلة، اما ما يتبقى من النسبة فتعود الى تأثير عوامل او متغيرات لم تدخل بالنموذج.

ث- اختبار (R^2) Adjusted Coefficient of Determination : يستخدم هذا الاختبار لإزالة التحيز الناجم عن إضافة المتغيرات الخارجية إلى النموذج وذلك لمعرفة القوة التفسيرية لمعامل التحديد أو الارتباط بصورة أكثر دقة، فقد تم الاعتماد على معامل التحديد المعدل (Adjusted Coefficient of Determination) الذي تكون قيمته اقل من قيمة (R^2) وذلك لتضمنه درجات حرية أكثر^(٣١).

ج- اختبار (D.W) - Durbin Watson : يفيد اختبار D.W في الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي، أو مدى تحقق تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ولتطبيق هذا الاختبار نقوم باستخدام قيمة (D.W) المقدرة في معادلة الانحدار.

المطلب الثاني : الاختبار القياسي للعوامل المؤثرة على اداء المصارف التجارية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)

سيتم في هذا المبحث تقدير وتحليل أهم متغيرات المصارف التجارية التي تتأثر بتحرير تجارة الخدمات خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) وكما يأتي :

اولا- نتائج اختبار معلمات النموذج القياسي: هنالك اربع معادلات لنتائج اختبار معلمات النموذج القياسي وكما يأتي:

المعادلة الاولى: الانتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية:

$$CE = - 8471656 + 3.67 SE + 1.17 SI$$

جدول (٦)

نتائج اختبار معلمات النموذج القياسي للانتمان النقدي

الحالة	t للثابت	t للمتغير المستقل الاول	t للمتغير المستقل الثاني	R^2	R^2	اختبار F	اختبار D.W
النتائج	-2.56	1.76	1.87	88.7%	86.2%	35.23	1.09074

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Minitab14).

١- تفسير المعادلة : ان نتائج تقدير المعادلة تشير الى ان صادرات الخدمات تتناسب طرديا مع الانتمان النقدي اي انه كلما ازدادت صادرات الخدمات بمقدار وحدة واحدة ادى الى زيادة الانتمان النقدي بمقدار (3.67) وهذا يتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية، اما استيرادات الخدمات فأنها تتناسب طرديا مع الانتمان النقدي اي انه كلما ازدادت استيرادات الخدمات بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى زيادة الانتمان النقدي بمقدار (1.17) وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية، اما متغير ال(SN) فقد تم ازالته من المعادلة لارتباطه العالي مع المتغيرات الأخرى.

^(٣٠) وليد اسماعيل السيفو وآخرون، "اساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي"، الاهلية للنشر والتوزيع، ط١، عمان، ٢٠٠٦، ص٢٠٥-٢٠٦.

^(٣١) طالب حسن نجم، "مصدر سابق"، ص١٣٦.

٢- اختبار t : بلغت قيمة t المحسوبة لمعلمة الحد الثابت (2.56) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (1.782) عند مستوى معنوية (5%)، فيما كانت قيمة t المحسوبة لصادرات الخدمات SE والبالغة (1.76) وهي أكبر من t الجدولية عند مستوى معنوية (10%) والبالغة (1.350) وهذا يعني ان هذا المعلمة معنوية. كما بلغت قيمة t المحسوبة لاستيرادات الخدمات SI (1.87) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (1.782) وهذا يعني ان المعلمة معنوية.

٣- اختبار F : بما ان قيمة F المحسوبة كانت (35.23) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والبالغة (3.49) عند مستوى معنوية (1%) لذلك نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرض البديلة H_1 اي ان العلاقة بين هذه المتغيرات معنوية، وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة لها تأثير قوي في المتغير التابع.

٤- اختبار $(D.W)$: بما ان قيمة dw بلغت (1.09074) فهي أكبر من dl والذي بلغت قيمتها (0.812) واصغر من (du) والبالغة (1.579) عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على انها تقع في منطقة عدم حسم.

٥- اختبار R^2 : بما ان قيمة معامل التحديد المقدر بلغت (R^2) (88.7%) . فيما بلغت قيمة (R^2) (86.2%) هذا يعني أن (86.2%) من المتغيرات التي تحصل في المتغير التابع والمتمثل بالانتماء النقدي تعود الى المتغيرات المستقلة والتي هي صادرات واستيرادات الخدمات اما النسبة المتبقية (13.8%) فأنها تعود الى متغيرات اخرى لم يتم ادخالها بالنموذج تدخل ضمن المتغير العشوائي.

المعادلة الثانية: الودائع لدى المصارف التجارية

$$DC = - 1140266 + 10.2 SE + 1.49 SI$$

جدول (٧)

نتائج اختبار معلمات النموذج القياسي للودائع لدى المصارف التجارية

الحالة	t للثابت	t للمتغير المستقل الاول	t للمتغير المستقل الثاني	R^2	R^2	اختبار F	اختبار $D.W$
النتائج	-0.30	4.30	2.09	96.1%	95.2%	109.96	2.13169

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Minitab14).

١- تفسير المعادلة : ان نتائج تقدير المعادلة تشير الى ان صادرات الخدمات تتناسب طرديا مع الودائع لدى المصارف التجارية اي انه كلما ازدادت صادرات الخدمات بمقدار وحدة واحدة ادى الى زيادة الودائع لدى المصارف التجارية بمقدار (10.2) وهذا يتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية، اما استيرادات الخدمات فأنها تتناسب طرديا مع الودائع لدى المصارف التجارية اي انه كلما ازدادت استيرادات الخدمات بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى زيادة الودائع لدى المصارف التجارية بمقدار (1.49) وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية، اما متغير ال (SN) فقد تم ازالته من المعادلة لارتباطه العالي مع المتغيرات الاخرى.

٢- اختبار t : بلغت قيمة t المحسوبة لمعلمة الحد الثابت (0.30) وهي اصغر من t الجدولية عند مستوى معنوية (25%) والتي قيمتها (0.695) وان هذا يدل ان هذه المعلمة أي معلمة الحد الثابت غير معنوية، فيما كانت قيمة t المحسوبة لصادرات الخدمات SE والبالغة (4.30) وهي أكبر من t الجدولية عند مستوى معنوية (1%) والبالغة (2.681) وهذا يعني ان هذا المعلمة معنوية، كما بلغت قيمة t المحسوبة لاستيرادات الخدمات SI (2.09) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (1.782) وهذا يعني ان المعلمة معنوية.

- ٣- اختبار F : بما ان قيمة (F) المحتسبة كانت (109.96) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (3.49) عند مستوى معنوية (1%) لذلك نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرض البديلة H_1 اي ان العلاقة بين هذه المتغيرات معنوية، وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة لها تأثير قوي في المتغير التابع.
- ٤- اختبار (D.W) : بما ان قيمة dw بلغت (2.13169) فهي اعلى من كلا الحدين الأدنى والأعلى لقيم (du, dl) والبالغة (1.579, 0.812) على التوالي وعند مستوى معنوية (5%) واقل من $(4 - d_u)$ والبالغة (2.421) مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المقدر.
- ٥- اختبار R^2 : بما ان قيمة معامل التحديد المقدر بلغت (R^2) (96.1%) فيما بلغت قيمة (R^2) (95.2%) هذا يعني أن (95.2%) من المتغيرات التي تحصل في المتغير التابع والمتمثل بالدوائع لدى المصارف التجارية تعود الى المتغيرات المستقلة والتي هي صادرات واستيرادات الخدمات اما النسبة المتبقية (4.8%) فأنها تعود الى متغيرات اخرى لم يتم ادخالها بالنموذج تدخل ضمن المتغير العشوائي.

المعادلة الثالثة: راس المال لدى المصارف التجارية

$$CC = - 1747801 + 0.976 SE + 0.253 SI$$

جدول (٨)

نتائج اختبار معلمات النموذج القياسي لراس المال لدى المصارف التجارية

الحالة	T للثابت	t للمتغير المستقل الاول	t للمتغير المستقل الثاني	R^2	R^{-2}	اختبار F	اختبار D.W
النتائج	-2.48	2.18	1.89	90.8%	88.8%	44.48	0.98836

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Minitab14).

- ١- تفسير المعادلة : ان نتائج تقدير المعادلة تشير الى ان صادرات الخدمات تتناسب طرديا مع راس المال لدى المصارف التجارية اي انه كلما ازدادت صادرات الخدمات بمقدار وحدة واحدة ادى ذلك الى زيادة راس المال لدى المصارف التجارية بمقدار (0.976) وهذا يتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية، اما استيرادات الخدمات فأنها تتناسب طرديا مع راس المال لدى المصارف التجارية اي انه كلما ازدادت استيرادات الخدمات بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى زيادة راس المال لدى المصارف التجارية بمقدار (0.253) وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية، اما متغير ال (SN) فقد تم ازالته من المعادلة لارتباطه العالي مع المتغيرات الاخرى.
- ٢- اختبار t : بلغت قيمة t المحتسبة لمعلمة الحد الثابت (2.48) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (1.782) عند مستوى معنوية (5%)، كما بلغت قيمة t المحتسبة للمعلمات صادرات الخدمات SE واستيرادات الخدمات SI هي (1.89، 2.18) على التوالي وهي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على معنوية معلمات النموذج القياسي.
- ٣- اختبار F : بما ان قيمة (F) المحتسبة كانت (44.48) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (3.49) عند مستوى معنوية (1%) لذلك نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرض البديلة H_1 اي ان العلاقة بين هذه المتغيرات معنوية، وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة لها تأثير قوي في المتغير التابع.
- ٤- اختبار (D.W) : بما ان قيمة dw بلغت (0.98836) فهي اكبر من dl والذي بلغت قيمتها (0.812) واصغر من (du) والبالغة (1.579) عند مستوى معنوية 5% مما يدل على انها تقع في منطقة عدم حسم.
- ٥- اختبار R^2 : بما ان قيمة معامل التحديد المقدر بلغت (R^2) (90.8%) فيما بلغت قيمة (R^2) (88.8%) هذا يعني أن (88.8%) من المتغيرات التي تحصل في المتغير التابع والمتمثل براس

المال لدى المصارف التجارية تعود الى المتغيرات المستقلة والتي هي صادرات واستيرادات الخدمات اما النسبة المتبقية (11.2%) فأنها تعود الى متغيرات اخرى لم يتم ادخالها بالنموذج تدخل ضمن المتغير العشوائي.

(الاستنتاجات والتوصيات)

١- الاستنتاجات

- أ. سيؤدي تحرير الخدمات الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وهذا بدوره سيكون له اثر ايجابي على اداء المصارف التجارية.
- ب. ان ارتفاع صادرات واستيرادات الخدمات كان له تأثير ايجابي على كل من الاتي :-
 - (١) الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية بنسبة (88.7%). اما النسبة المتبقية (11.3%) فتعود الى متغيرات اخرى لم يتم ادخالها بالنموذج.
 - (٢) الودائع لدى المصارف التجارية بنسبة (96.1%). اما النسبة المتبقية (3.9%) فتعود الى متغيرات اخرى لم يتم ادخالها بالنموذج.
 - (٣) راس المال لدى المصارف التجارية بنسبة (90.8%). اما النسبة المتبقية (9.2%) فتعود الى متغيرات اخرى لم يتم ادخالها بالنموذج.

هذا يعني ان تحرير تجارة الخدمات له تأثير قوي وايجابي على اداء المصارف التجارية في العراق.

٢- التوصيات

- أ. تطوير البيئة التشريعية الحالية من أجل ضمان غطاء قانوني لحماية أنشطة المؤسسات الاقتصادية المختلفة، وتسهيل الإجراءات التي تسهم بدعم المؤسسات الاقتصادية وتأهيلها، إذ إن تأهيل التشريعات والقوانين يعد بالعامل المهم لتحقيق المكاسب المرجوة من الانضمام، وهنا يأتي الدور لعمل إصلاحات تشريعية تشمل قوانين تتعلق بجانب الاستثمار وتنظيم الشركات والكمارك وإصلاحات في الجانبين المالي والمصرفي وبما ينسجم وشروط الانضمام إلى المنظمة كإجراء استباقي استعداداً لهذا الغرض.
- ب. ضرورة تحسين الكفاءة الاقتصادية لقطاع الخدمات، وهنا ينبغي الاحتكام إلى المفهوم الواسع للكفاءة الاقتصادية بحيث يشمل المعايير الاستثمارية والإنتاجية والتنظيمية والإدارية وإخضاعها لمعايير الأداء.
- ت. الاستفادة من الاستثناءات والمزايا التي تضمنتها اتفاقيات (WTO) من خلال تطوير عمل المصارف التجارية.

المصادر:

اولاً: المصادر العربية

أ- الكتب:

- ١- رضا صاحب ابو حمد وفائق مشعل قدوري، ادارة المصارف، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

- ٢- علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط٢، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠١٠.
- ٣- حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧.
- ٤- اكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط٢، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، ٢٠٠٨.
- ٥- وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٦.
- ٦- محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، ط١، دار النهضة العربية، لبنان .
- ٧- طالب حسن نجم، مقدمة في القياس الاقتصادي، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩١.
- ٨- منير صالح هندي، ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط٢، الاسكندرية، كلية التجارة، المكتب العربي الحديث، ١٩٩٢.

ب- البحوث:

- ١- بريش عبد القادر، تحديات المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية - اتفاقية (GATT)، جامعة شلف، بدون تاريخ.
- ٢- سعد محمود الكواز واحمد طارق محمود الاغا، التغيير والانفتاح لخدمات الاتصالات والمعلومات واثره في الاداء الاقتصادي لعينة من الدول المتقدمة والنامية، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية ٥ (١٤)، بدون تاريخ، بدون صفحة، نقلا عن الانترنت.

ت- الرسائل والاطاريح:

- ١- احمد طارق محمود حسين الاغا، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على النمو الاقتصادي لدول نامية مختارة للفترة (١٩٩٠-٢٠٠٠)، رساله مقدمه الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٤.
- ٢- سميحة بالحس، تأثير جودة الخدمات على تحقيق رضا الزبون دراسة حالة مؤسسة موبيليس- وكالة ورقلة، رسالة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٢.
- ٣- وعد حسين شلاش الجميلي، مقترح تصميم نظام محاسبي مالي للمصارف التجارية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٦.
- ٤- عقيل شاكر عبد المهدي الشرع، تحليل مؤشرات الاصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي (مصر والعراق) دراسة حالة للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٧)، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٠.
- ٥- عقيل شاكر عبد مهدي الشرع، المصارف التجارية ودورها في تمويل النشاط السياحي العراقي دراسة تحليلية قياسية لحالة مصرف الرافدين للمدة (١٩٩٠-٢٠٠١)، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ٢٠٠٣.
- ٦- سرمد جاسم حمودي ناصر، ميزان الخدمات في العراق رؤية تفويمية في الابعاد التنموية والدولية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٢، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ٢٠١٥.

٧- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، ٢٠١٤.

٨- بو عنان نور الدين، جودة الخدمات وأثرها على رضا العملاء، رسالة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بو ضياف المسيلة، ٢٠٠٧.

ث- التقارير والنشرات:

١- الاسكوا أ- (٢٠٠١)، التجارة في الخدمات : الاتصالات (دراسات حالة : مصر، الاردن ولبنان) ، الامم المتحدة، نيويورك.

٢- بدون كاتب الحلقة العلمية الخاصة : نماذج من نظم العدالة العربية والدولية، منظمة التجارة العالمية ومزايا وتبعات انضمام المملكة العربية السعودية اليها، الرياض، جامعة نايف، كلية التدريب، الادارة العامة للتطوير الاداري، ٢٠٠٩.

٣- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، العدد ٢٠٠٣، عدد ٢٠٠٤، عدد ٢٠٠٥، عدد ٢٠٠٦، عدد ٢٠٠٧، عدد ٢٠٠٨، عدد ٢٠٠٩، عدد ٢٠١٠، عدد ٢٠١١، عدد ٢٠١٢، عدد ٢٠١٣، عدد ٢٠١٤.

٤- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث قسم بحوث السوق المالية، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١٠.

٥- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث قسم بحوث السوق المالية، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١٤.

٦- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، العدد ٢٠٠٥.

٧- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، العدد ٢٠٠٨.

٨- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، العدد ٢٠٠٩.

٩- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، العدد ٢٠١٠.

١٠- البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية على الموقع التالي <http://www.cbiraq.org/Default.aspx>

١١- صندوق النقد العربي، دليل احصاءات التجارة الدولية في الخدمات، العدد ٨٦، جنيف، لوكسمبورغ، نيويورك، باريس، واشنطن العاصمة، ٢٠٠٢.

ثانيا: المصادر الانكليزية

1- Prepared by Alexander Lehmann, Natalia T. Tamirisa, and Jaroslaw Wieczorek , " International Trade in Services: Implications for the IMF" , IMF Policy Discussion Paper ,Policy Development and Review Department, 2003. lehmann@imf.org; ntamirisa@imf.org, and jwieczorek@imf.org